معاجم المصطلحيات فى العربية

(دراسة فى المعجمية)

الباب الثانى

صناعة معاجم المصطلحيات فى العربية

فى ضوء أصول صناعة المعجم الحديث

تمهيد

لا شك أن العناية بالمصطلح العلمى عند العرب تدرجت مع الزمان، ولا سيما فى جانب تدوينه فى معاجم خاصة به، وقد تراكمت مجموعة من ملامح نضج هذه العناية وتطورها على بنية معاجمه، من حيث درجة الاهتمام بالمعلومات اللغوية أيًّا ما كان نوعها، ومن حيث كثافة المصطلحات الواردة فيها، ومن حيث العلوم الممثلة لشعب فروعها، ومن حيث تعدد الوفاء بالمظنون من الوظائف المعجمية، ومن حيث خدمة المستعملين والتيسير عليهم، ومن حيث دقة التعاريف وشمولها، وإعانتها على إدراك التصورات لما تعرفه من مصطلحات إدراكًا وافيًا، ومن حيث توثيق هذه التعريفات وما ورد فيها من معلومات، ومن حيث ظهور المعلومات الموسوعية، ومن حيث وضوح الأهداف وطرائق الترتيب منذ اللحظة الأولى، مما تتكفل به عادة المقدمات.

والحق قاض بأن نقرر أن كثيرًا من علماء المعجمية المتخصصة فى التراث المعجمى العربى- لم يعمل كل واحد منهم وهو معزول عن إسهامات من سبقه ممن ألف فى المعجمية المتخصصة، ولكنهم جميعًا أفاد لاحقهم من سابقهم، ولذلك حرصت هذه الدراسة فى الباب السابق أن تبين مدى أثر كل معجم متخصص من معاجم الدراسة فى الخالفين ممن جاءوا بعده، ولا سيما فى الباب نفسه؛ لنؤكد استمداد معاجم المصطلحيات اللاحقة من نظائرها السابقة، مما يمكن أن يرشح لاقتراح مفاده أن نعد هذه المعاجم جميعًا بمثابة (معجم موسع واحد) لخدمة المصطلحات العلمية فى العربية، وفى ضوء هذا الاقتراح يمكن ملاحظة ما أصاب كل واحد منها من تطور مع تقدم الزمن، كما يمكن ملاحظة مدى استثمار كل معجم لاحق منها لما سبقه من معاجم المصطلحيات، على مستوى كثافة المادة اللغوية من جانب، وعلى مستوى وفاء هذه المعاجم لأغراض الاستعمال التى ظهرت من أجل تحقيقها من جانب آخر.

وهذه الأمور وغيرها هى مشغلة هذا الباب، سيحاول التعرض لها ومعالجتها فى الفصول التالية.

وسوف يعالج هذا الباب فى عدد من الفصول ما تراه الدراسة العمود المشكل لمفهوم صناعة المعجم، وقد تضمن المجموعة التالية من المبادئ:

1- دور المقدمات والملاحق فى بناء معاجم المصطلحيات فى العربية.

2- العناية بالمداخل، وتنسيقها فى معاجم المصطلحيات فى العربية.

3- التعليق على المعنى فى معاجم المصطلحيات فى العربية.

4- وظائف معاجم المصطلحيات فى العربية.

وسوف تسير معالجتنا لهذه المبادئ/ أو الفصول على منهج محدد؛ يوضح ما استقرت عليه المعجمية الحديثة فى كل مبدأ، معروضًا عليها ومقارنًا بها ما توافر فى هذه المعاجم. والدراسة تسعى من وراء كل ذلك إلى عدة أمور؛ لعل أهمها هو: بيان ما تحقق لدى المعجميين العرب المتخصصين من مبادئ، يمكن أن تكون مقدمة لاكتشاف نظرية معجمية عربية مناسبة لخصوصية العربية، ومتوافقة مع طبيعة هجائها وصرفها، وبقية العناصر اللغوية الأخرى.

كما تهدف إلى صنع حاشية من الممكن الإفادة منها فى تطوير الأعمال المعجمية الاصطلاحية الحديثة، وهو ما تسميه الدراسة بضرورة استثمار هذه المعاجم فى صناعة المعاجم المتخصصة الحديثة، ولاسيما فى مجال مصطلحات العلوم الشرعية، التى لا يتصور إهمالها أو التضحية بها، كما يمكن استثمارها فى استجلاء كيفية التعامل مع كثير من قضايا علم المصطلح، من مثل وضع المصطلحات وصكها، وحفظها وتخزينها، واستثمارها فى بيان طرائق التعريب لما هو أعجمى، ولمدى إسهام العربية على مستوى لغة العلم فى المعاجم الأجنبية فى فترات المد العلمى العربى، إلى غير ذلك من القضايا التى ما تزال مطروحة للدراسة والمعالجة.

* * *

الفصل الأول
دور المقدمات والملاحق فى بناء
معاجم المصطلحيات فى العربية

لا شك أن أول ما يواجه عين المستعمل هو ما يعبر عنه فى المعجمية الحديثة بالمصطلح (Front matter)، وهو ما تترجمه فاطمة العازمى بواجهة المعجم [1]. وهو كذلك أول ما ينشغل به المستعمل الباحث عنه لاتخاذ قرار الاستعمال، ولتحديد مدى ملائمته له من عدمه.

وقد ضممنا الحديث عن الملاحق أو الذيل (Back matter) إلى الحديث عن المقدمة؛ لأنها تؤازرها فى إعانة المستعمل على اتخاذ قراره.

وقد اتفق علماء المعجمية المعاصرون على مجموعة من المبادئ يجب توافرها فى هذين الجانبين. أما فيما يتعلق بضرورة ظهوره فى المقدمة [2]، فيقرر هارتمان وجريجورى جيمس فى معجمهما (معجم صناعة المعجم) "Dictionary of lexicography" فى رسم (front matter)[3] أنها جزء من مكونات المادة الخارجية لأى معجم (outside matter)، وأنها واحد من عناصر البنية الكبرى أو العظمى، المشكلة لهيكل أى معجم؛ مما يجعلها فى الصميم من بنود صناعة المعجم، وسوف نتوقف عند عدد من الأمور المهمة التى يلزم ظهورها، وهى:

1- مكونات المعجم أو محتوياته (Table of contents).

2- إرشادات الاستعمال (Users' guide) .

3- معلومات حول طبيعة اللغة وتاريخها وبنيتها

(Notes on the nature, history and structure of language).

4- الغرض من تأليف المعجم، أو بيان الوظيفة المنوط به تحقيقها.

---

(1) المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)، ص10.

(2) سنقتصر فى الحديث هنا عما يجب أن يتوافر فى المقدمة، التى تترجم عادة بكلمة (Preface)، من دون مراعاة الأمور التالية: صفحة العنوان، وصفحة حقوق النشر ومكانه وتاريخه، وصفحة المساهمين فى بناء المعاجم الاصطلاحية، وصفحة الإهداء والتقدير والشكر؛ لأنها لم تكن مألوفة فى الغالب، ولأننا لا نملك فى الغالب نسخًا محفوظة بخط المؤلف، لنؤكد مراعاته لهذه المعلومات التى يرى المعاصرون ضرورة اشتمال واجهة المعجم عليها. انظر: مادة (Front matter) فى معجم هارتمان وجريجورى جيمس (Dictionary of Lexicography).

(3) انظر، ص60، ص92، 104 ضمن: outside matter , mega structure

وهو الأمر الذى نصا عليه فى تعريفهما لمصطلح: المقدمة أو التمهيد [1] (Preface)، وهذا الذى نقلناه عن هارتمان وزميله جريجورى جيمس متداول بشكل أو بآخر فى أدبيات الدراسة المعجمية المعاصرة فى العربية، حيث يقرر الدكتور محمود فهمى حجازى- فى إيجاز- ضرورة "أن تضم مقدمة المعجم معلومات أساسية" [2]، وهو ما عاد إليه وقرره مرة أخرى بشكل أكثر تفصيلًا، حيث يقول: "إن المتخصصين فى علوم اللغة بمعيار واحد فى تحليل المعاجم المتاحة، أو عند التخطيط لصناعة معاجم جديدة، وأهم هذه المعايير للمقدمة العلمية تتضمن: الأهداف، والمادة، وتاريخ اللغة، وتاريخ المعاجم، وطريقة استخدام المعجم" [3].

وقد توسع الدكتور أحمد مختار عمر- رحمه الله – فى بيان ما يجب أن يتوافر فى مقدمات المعاجم، حيث يرى أنه يجب أن تحتوى المقدمات على حديث واضح عما يلى:

- " منهج المعجم: سواء فى اختيار المداخل، أو تحريرها، أو بيان النطق، والهجاء، وطرق شرح المعنى والاستعمال.
- طريقة ترتيب المعجم داخليًّا وخارجيًّا.
- مميزات المعجم، وأهم خصائصه.
- إرشادات الاستخدام، وطريقة الاستفادة من المعجم.
- بيان الرموز والاختصارات الواردة فى المعجم.
- الغرض من تأليف المعجم، ونوع مستخدمه، وعدد مواده، وكيفية انبثاق فكرته (دواعى تأليفه).
- الأسلوب الذى اتبع فى جمع مادته" [4].

وهذا الذى تظاهر على بيانه المتخصصون فى الدرس المعجمى، ممن نقلنا عنهم ما يجب توافره فى مقدمات المعاجم- قد تجمع عبر مسيرة زمنية طويلة، وجاء بعد عدد هائل من المعاجم فى لغات العالم المختلفة، وبعد تطور هائل لكثير من العلوم التى أمدت صناعة المعجم بكم هائل من المعارف.

---

(1) انظر: ص111.

(2) الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجم/ 95.

(3) مدخل إلى علم اللغة (المجالات والاتجاهات)/ 185، 186.

(4) صناعة المعجم الحديث/ 105 – 107.

وهذا الذى نسوقه ليس مسوغًا يبرر ما عليه مقدمات المصطلحيات فى العربية من تخلف، إذا ما قيست على ما تقرره الأصول الحديثة، وإنما غرضه أن ندرسها فى ضوء منجزات ذلك العصر القديم الذى أنجزت فيه من جانب، كما يلفت النظر إلى أن المعجمية العربية كانت – وما تزال- تمتلك عددًا من العناصر المهمة، وغير القليلة، وبإمكانها أن تطور لإنتاج نظرية معجمية عربية، تتناغم مع طبيعة العربية من جانب آخر، وهو بعض ما لمسه الدكتور سعد مصلوح، عندما قال: "وإذا كان لهذه الأمة العظيمة، التى إليها ننتسب وللعلم الشريف الذى ورثناه ممثلًا فى (تاج العروس) وأضرابه من كنوز العلم، أن تثبت أصولًا تمتد طلاله، وكانت ملاحقة العصر واجبة على أمة تتشبث بالبقاء فى عالم لا يعترف بالضعفاء- فإن علينا أن نصوغ للمعجم العربى الحديث واقعًا مخالفًا لما هو عليه" [1].

وربما كان النظر إلى مجموع ما وصل إلينا من معاجم المصطلحيات باعتباره (معجمًا واحدًا موسعًا) تنامى وتطور مع تقدم الزمان نحو عصرنا- مخففًا من حدة الحكم على مقدمات هذه المعاجم بالتخلف من جانب، كما يمكن أن يكون ذلك النظر المقيد إليها مفيدًا فى ملاحظة التطور، الذى أصاب الصناعة المعجمية، فى النقطة التى نعرض لها من دور المقدمات، وما يناط بها من وظائف، عليها أن تفى بها، وتقوم بعبئها من جانب آخر. وسوف نتابع ما توافر فى مقدمات معاجم المصطلحيات فى العربية مراعين زمان تأليفها.

وقد افتتح الخوارزمى الكاتب (387هـ) معجمه بمقدمة قصيرة، ولكنها احتوت على عدد لا بأس به، مما ينص الدارسون المعاصرون على ضرورة وجوده، يقول: "دعتنى نفسى إلى تصنيف كتاب يكون جامعًا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، مضمنًا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات التى خلت منها- أو من جلها- الكتب الحاضرة لعلم اللغة (يقصد المعاجم اللغوية العامة)".

ثم يقرر (ص4) قائلًا: "وقد جمعت فى هذا الكتاب أكثر ما يحتاج إليه من هذا النوع (يقصد المواضعات والاصطلاحات)، متحريًا الإيجاز والاختصار".

كما يقرر طبيعة كلمات معجمه قائلًا (ص5): "إن أكثر هذه الأوضاع أسامى وألقابًا اخترعت، وألفاظًا من كلام العجم أعربت".

كما بين عنوانه الذى اختاره له قائلًا (ص5): "وسميت هذا الكتاب: مفاتيح العلوم؛ إذ كان مدخلًا إليها، ومفتاحًا لأكثرها".

---

(1) المعجمات العربية وموقعها بين المعجمات العالمية، تعقيب على بحث ص273، فى اللسانيات المعاصرة- دراسات ومثاقفات/ 290.

وهذه المقدمة الموجزة- فيما اخترناه معبرًا عما فيها – قد احتوت على كثير من المبادئ التى يجب ظهورها، والتفت إليها أصحاب معاجم المصطلحيات العربية منذ أقدم تاريخ لها، حيث يمكن ملاحظة أنها تكلمت عن النقاط التالية:

أ- طبيعة المادة اللغوية للمعجم (مواضعات/ اصطلاحات/ معربات).

ب- طبيعة المعجم بشكل عام (معجم اصطلاحى/ وهو يدرك فارق ما بين اللغة العامة واللغة الاصطلاحية).

ج- بيان ترتيبه (على قسمين؛ أحدهما: للعلوم الشرعية، وآخرها: للعلوم الحكمية).

د- عنونته، وتعليل العنوان.

هـ- النص على فهرسه، وما يحتويه (وهو ما جاء فى ص5 تحت عنوان: "فهرست أبواب الكتاب وفصوله".

ومع ذلك فقد جاءت مقدمة هذا المعجم خلوًا من الحديث عن طريقة الترتيب الداخلى للمصطلحات، وخلوًا من الحديث عن طريقة جمع المادة التى تكون منها، وعن المصادر التى اعتمدها فى بناء معجمه، ومدى توثيقه لها، وإن لم ينف ذلك ورود نقول منسوبة إلى أصحابها، كما مر فى بيان مصادره فى أثناء الحديث عن منهجه.

وهذا التخلف الذى أصاب مقدمة مفاتيح العلوم لم يكن خافيًا على الدارسين المعاصرين، فها هو الدكتور حلمى خليل يلمس بعض مظاهر ذلك النقص، عندما يقول: "ولكنه لم يحدد مصادر جمعه، ولا على ماذا اعتمد من الكتب أو غيرها" [1].

وإذا ما انتقلنا إلى (معجم) الحدود والفروق، لابن هبة الله الطبيب 495هـ- تأكد لدينا نقص المعلومات الواجب توافرها فى مقدمات المعاجم، على ما يحدده علماء المعجمية الحديثة، فقد خلا كتاب ابن هبة الله من أى مقدمة أصلًا، ولعل التقدم الزمنى كان سببًا فى ذلك الذى حدث، بالإضافة إلى إرادة الإيجاز والاختصار.

وقد جاء الجرجانى 816هـ فخطا خطوة – وإن تكن يسيرة- مهمة، عندما اشتملت مقدمته على نقاط مهمة، هى:

1- بيانه لطبيعة معجمه وانتماء مادته إلى مجال لغة الاصطلاح، عندما قال: "فهذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها" [2].

---

(1) مقدمات لدراسة التراث المعجمى/ 481.

(2) التعريفات/ 19.

2- بيانه لطريقة ترتيبه لمواد معجمه، وتعليل ذلك الاختيار المنهجى، الذى حكم طريقة ترتيبه للمصطلحات، عندما قال: "ورتبتها على حروف الهجاء، من الألف والباء إلى الياء؛ تسهيلًا لتناولها، وتيسيرًا لتعاطيها للراغبين" [1].

3- بيانه لمصادره، وإن جاء الحديث عنها مجملًا، لكن قيمته تظهر فى إشعارنا بأن ثمة جهود سابقة أسهمت فى تنامى العناية بلغة الاصطلاح، يقول الجرجانى: "هذه تعريفات جمعتها واصطلاحات أخذتها من كتب القوم" [2].

وقد نما الإيجاز فتوسعت مقدمة المعجم التالى، وهو (مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم) المنشور منسوبًا إلى السيوطى خطأ.

وقد تمثل ذلك النضج فى النص صراحة على قيمة المقدمة، عندما جعل لها عنوانًا مستقلًا بعد أربع صفحات من افتتاح المعجم، وقد اشتملت على ما يلى:

1- تعريف المقدمة (33)، وأنها: "ما يتوقف عليها إدراك ما وضعت له".

2- التفريق بين المقدمة والمبادئ.

3- بيان أنواع التعريفات والحدود، ذاكرًا أربعة أنواع منها، هى: الحد التام (وهو تعريف الماهية بجميع أجزائها)، والحد الناقص (وهو التعريف ببعض أجزاء الماهية اللازمة)، والرسم التام (وهو أن يذكر جزء الجنس والخاصة)، والرسم الناقص (وهو التعريف بالأمور الخارجة عن الماهية).

4- بيان تعريف الماهية بنفسها، وبأمور داخلة فيها، وخارجة عنها، وبمجموعها معًا، وقد اتضح لدى مؤلف المعجم طبيعة المادة اللغوية، وطبيعة انتمائها إلى لغة الاصطلاح، حيث يقول (ص3): "ثم إن كتابى هذا المترجم (بمقاليد العلوم فى الحدود والرسوم) جامع لمصطلحات أكثر الفنون والعلوم".

كما بين المدى الزمنى الذى استغرقه جمع مادة المعجم، حيث يقول: "وقد كنت أكتبه أشتاتًا فى أوائل الشباب، حين مدارسة العلوم والآداب، والاندراج فى زمرة الطلاب، واصطكاك الركب، لاختيار النخب من أيدى الأساتذة النحارير، والأعلام المشاهير؛ فمنها ما لقفت عن فلق أفواههم بين حلق الدرس، ونقفت (بحثت) عن فرائد محاوراتهم فى الأندية والمجالس، ومنها عن كتب تداولوها وأسئلة وأجوبة تبادلوها".

---

(1) التعريفات/ 19.

(2) التعريفات/ 19.

وفى هذا البيان لمصادر المعجم الذى جاء عامًّا مبهمًا لا يقدم شيئًا ذا بال فى هذا السياق– إلا أنه يظهر الغاية التعليمية التى حكمت تأليفه لخدمة عملية تحصيل العلوم، كما ظهرت آثار هذه الغاية فى ترتيب المعجم وفق موضوعات العلوم.

وقد تخلفت مقدمة (إتمام الدراية لقراء النقاية) للسيوطى 911هـ تخلفًا ظاهرًا، وإن بين فيها على جهة الإيجاز والاختصار:

- عدد العلوم المتضمنة فى كتابه، وخلاصتها أربعة عشر علمًا.
- الهدف التعليمى الذى دعاه إلى جمعها وتلخيصها: "بحيث لا يحتاج الطالب معها إلى غيرها".
- لم يغفل الهدف الدينى والدنيوى العائد من تحصيل هذه العلوم، وأنه لا سبيل إلى تحصيلها وحسن إدراكها وتصورها إلا بعد بيان حدود كل علم وتعاريف مصطلحاته وألفاظه.

ولعل ذلك التخلف الذى حكم المقدمة الموجزة راجع إلى أن الكتاب موزع على العناية ببيان أقسام العلوم، مما هو أدخل فى باب التصنيف من جانب، والعناية ببيان تعريفات المصطلحات الواردة تحت كل علم وتقسيماته من جانب آخر.

كما أن نية الاختصار المنصوص عليه ربما فسرت شيئًا من هذا الإهمال لدور المقدمة.

أما مقدمة معجم ابن كمال باشا 940هـ (تعريفات واصطلاحات)- فقد تضمنت مجموعة من الأصول، هى:

1- بيان طريقة ترتيب المصطلحات على المنهج غير التجريدى.

2- ذكر هدف طريقة الترتيب المتمثل فى التيسير على المستعملين.

3- النص الموجز جدًّا على طبيعة الكلمات المدونة فى المعجم، وأنها اصطلاحات.

4- بيان المصادر بشكل مبهم، حيث يقول: "هذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم".

وقد استمر هذا الإهمال لدور المقدمة فى معجم المناوى 1031هـ (التوقيف على مهمات التعاريف)، مع تضمنها لما يلى:

1- ذكر تسمية المعجم أو عنوانه، يقول: "وسميته (التوقيف على مهمات التعاريف).

2- ذكر المصادر التى لخص منها معجمه، وهى:

أ- الذريعة إلى معرفة ما أصلت عليه الشريعة، ولم يذكر اسم مؤلفه.

ب- تعريفات واصطلاحات، لابن كمال باشا.

ج- مفردات ألفاظ القرآن الكريم، للراغب الأصفهانى.

د- مجموعة كتب أخرى، قال عن مدى إفادته منها: "فجمعت زبد هذه الكتب الثلاثة، ووشحتها بفوائد استخرجتها من بطون الدفاتر المعتبرة، وطرزتها بفرائد اقتنصتها من قاموس (بحر) كتب مشتهرة".

ومن مظاهر التخلف الكبيرة فى هذه المقدمة أنها لم تنص على المنهج الذى اتبعه- وهو الألفبائى غير التجريدى- فى ترتيب مصطلحات المعجم.

كما خلت هذه المقدمة من بيان طبيعة الألفاظ المشروحة، وطبيعة انتمائه إلى لغة العلوم.

ومع ظهور معجم (كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى ق12هـ)- تبدلت الصورة كثيرًا، وظهر تقدم كبير فى صناعة مقدمة المعجم، حيث تحلت بعدد كبير من الأصول التى تحرص عليها صناعة المعجم حديثًا، ولعل فى ذلك استثمار جيد لتاريخ طويل فى المعجمية الاصطلاحية العربية.

وقد تضمنت مقدمة الكشاف الأمور التالية:

1- بيان لطبيعة ما جمعه على جهة التوسع والاستقصاء، حيث نهض إلى تأليف كتاب حاوٍ وافٍ لاصطلاحات جميع العلوم.

2- بيان الهدف من تأليف معجمه، وهو معاونة المتعلمين، وتيسيرًا عليهم وتوفيرًا لأوقاتهم.

3- بيان المدى الزمنى الذى استغرقه جمع مادة المعجم، حيث بدأ جمع مادته من أيام المطالعة فى الطلب.

4- بيان طريقة ترتيبها على المنهج الهجائى الجذرى، معللًا ذلك بالتسهيل على المستعمل فى عملية استخراج المصطلحات، غير مهمل فى الذكر أنه رتب الكلمات فى أبوابها على الحروف الأولى، وفى فصولها وفق الحرف الأخيرة.

5- بيان عنوانه، حيث جعله موسومًا وملقبًا "بكشاف اصطلاحات الفنون".

6- كل هذه المعلومات أوردها فى مفتتح كتابه، ثم ظهر ملامح التطور والتقدم فى صناعة المعجم المصطلحى، فيما أورده من مقدمات (أو ملاحق)، استغرقت ما يصل إلى سبعين صفحة من القطع الكبير، من الطبعة المصرية، التى قام على العناية بها الدكتور لطفى عبد البديع، والدكتور عبد النعيم حسنين، والأستاذ أمين الخولى، رحمهم الله.

وقد تضمنت هذه الملاحق التى تلت المقدمة ما يلى:

1- بيان العلوم المدونة وما يتعلق بها (وذكر فى هذا الجزء: تقسيمها وأجزاءها، وما يلزم أى كتاب من رءوس ثمانية، هى: الغرض منه/ والمنفعة المنشودة/ والسمة أو عنوانه/ ومؤلفه أو كاتبه/ وبيان العلم الذى يندرج تحته/ ومرتبته بين العلوم/ وبيان أجزائه وتقسيماتها، أو خطته/ وأنحاؤه التعليمية، ويقصد بها المنهج الذى اتبعه فى معالجة موضوعاته).

2- بيان المراد بالعلوم العربية (نحوًا/ وبيانًا/ وبديعًا/ وعروضًا/ وقافية).

3- بيان المراد بالعلوم الشرعية (كلامًا/ وتفسيرًا/ وإسنادًا/ وحديثًا/ وأصول فقه/ وفقهًا/ وفرائض/ وسلوكًا).

4- بيان المراد بالعلوم الحقيقية (منطقًا/ وحكمة أو فلسفة/ ورياضة /وإلهيًّا/ وطبيعة/ وطبًّا/ وبيطرة/ وبيزرة/ وفراسة/ وتعبيرًا للرؤيا/ وسحرًا/ وطلمسات/ وسيمياء/ وكيمياء/ وفلاحة/ والعدد/ والهندسة/ وعقود الأبنية/ وعلم المناظر/ وعلم المرايا المحرقة/ وعلم مراكز الأثقال/ والمساحة/ واستنباط المياه/ وجر الأثقال/ والبنكامات أو علم آلات تقدير الأزمنة/ وعلم الآلات الحربية/ والآلات الروحانية/ وعلم الهيئة/ وعلم التقاويم/ والمواقيت/ والأرصاد/ وتسطيح الكرة/ والظل/ والسماء والعالم/ والطب).

5- بيان العلوم المحمودة والمذمومة.

6- بيان قسمى المعجم، وهى: قسم الألفاظ المصطلحة العربية، وقسم الألفاظ المصطلحة الأعجمية.

وعلى الرغم من تخلف بعض الأصول المتعلقة بدور المقدمة؛ من إهمال طريقة الترتيب الداخلى للمصطلحات، والمعيار الذى استخدم فى تقديم تعريف على آخر عن تعدد التعريفات، إلى غير ذلك مما غاب- فإن المتتبع لتاريخ معاجم المصطلحيات لا يمكنه إنكار التطور الذى ظهر ظهورًا جليًّا فى مقدمة كشاف اصطلاحات الفنون؛ الأمر الذى يؤكد أن النظرية المعجمية العربية كانت تملك رصيدًا ضخمًا، كان بالإمكان تطويره والارتقاء به.

وقد جاء الكفوى 1094هـ صاحب معجم الكليات بمقدمة شابهت- إلى حد كبير- مقدمات معاجم المصطلحيات التى سبقت كشاف اصطلاحات الفنون.

وقد احتوت على مجموعة من الأصول اللازم توافرها فى مقدمات المعاجم، من مثل:

1- بيان اسم المعجم، يقول: "وترجمت هذا المجموع... بالكليات".

2- بيان نطاقه، وأنه مجموع من الألفاظ المسموعة والمعقولة، شريعة وحكمة.

3- بيان طريقته فى ترتيب المواد، وإن جاء البيان مبهمًا حيث يقول: "ورتبتها على ترتيب كتب اللغات"، ولعله لم ينص على المنهج الهجائى؛ لاشتهاره.

4- بيان أنه مؤلف المعجم فى سياق رجائه مغفرة الله سبحانه "راجيًا من الله محو السيئات، وتخليد الذكر الجميل على الأيام... الجامع الفقير إلى الله الغنى الخبير: أبو البقاء الحسينى الكفوى الحنفى".

ومثل ذلك فعله الأحمد نكرى فى مقدمة معجمه (جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون = دستور العلماء) حيث أورد حديثًا عن المعلومات التالية:

1- ذكر أنه مؤلف المعجم حيث جاء فيها: "العبد الضعيف... عبد النبى الأحمد نكرى ابن قاضى عبد الرسول من بنى عثمان".

2- بيان عنوان معجمه، حيث يقول: "هذا (دستور العلماء جامع العلوم)".

3- بيان طبيعة المصطلحات التى احتوى عليها المعجم، وأنه تحقيقات اصطلاحات للعلوم النقلية والعقلية معًا.

4- بيان طريقة ترتيب المصطلحات وفق الترتيب الألفبائى غير التجريدى، الذى يراعى الحرف الثانى فقط مع الأول.

5- بيان الهدف من اتباع هذه الطريقة فى الترتيب.

وقد خلت المقدمة من ذكر شىء بعد ذلك.

ولعل ظهور ملامح التخلف التى بدت عليها مقدمات معاجم المصطلحيات- لا يعنى أنها أهملت الأصول التى أخلت بذكرها فى ثنايا المعجم، بمعنى أنه مع الإقرار بتخلف مقدمات هذه المعاجم؛ من بيان كيفية ضبط المصطلحات، ومن بيان مصادر جمع مادة المعجم مثلاً- فإن هذه المعاجم كلها تقريبًا قد ضبطت المصطلحات التى رأت فى ضبطها ضرورة، وكذلك نصت هذه المعاجم فى مواطن كثيرة جدًّا على المصادر التى نقلت منها مادتها. غير أنه مع كل ذلك لا يمكن الحكم على مقدمات هذه المعاجم موضوع الدراسة أنها ارتقت إلى ما تدعو إليه صناعة المعجم حديثًا.

أما فيما يتعلق بدور الملاحق فلم يكن واضحًا فى المقام الأول الفرق بين دور المقدمات ودور الملاحق فى تراث هذه المعاجم، فيما يبدو. وليس معنى ذلك أنه لم تختم بعض هذه المعاجم

بملاحق، ليس ذلك مقصودنا. وبيان الأمر يتطلب أن نذكر ما يقرره المعاصرون فى أمر دور الملاحق أولًا.

وقد ذكر الدارسون المعاصرون أن ملاحق المعجم تقوم بالوفاء بالحديث عن: "معلومات إضافية مفيدة، من مثل: قائمة بالكلمات غير القياسية، وقوائم بالأعداد، وقائمة بألفاظ القرابة، وقوائم بأسماء بعض الأشخاص، والأماكن ذات الأهمية الخاصة، وقائمة بأشهر المختصرات، ومعلومات موسوعية، مثل الأوزان والمقاييس، ورتب الجيش، وأيام الأسبوع والأشهر" [1]، وغير ذلك.

وقد تحتوى هذه الملاحق أحيانًا على قائمة بمصادر المعجم ومراجعه، وموارد جمع مادته، وملخص لمجموعة القواعد الصرفية والنحوية للغة المعجم [2]، يضاف إليها حاجة المعاجم الخاصة إلى قوائم ببليوجرافية.

وينظر إلى دور الملاحق إذن من باب كونها جزءًا من بناء المعجم، أو من جزيئات الترتيب الخارجى له، مما يعطى لها قيمة وأهمية [3].

ولا شك أن الدور الذى يمكن أن تقوم به الملاحق فى المعجم العام مختلف عن الدور المنتظر منها فى المعاجم الخاصة أو الاصطلاحية، وإن صح الاتفاق بين النوعين أحيانًا فيما يمكن تصوره من خدمات الملاحق.

ولم يكن مفهوم الملاحق واضحًا فى ذهن أصحاب معاجم المصطلحيات من واقع تأمل حال هذه المعاجم، يصدق ذلك خلو هذه المعاجم من ورود أى نوع من الملاحق باستثناء معجمين اثنين، هما: إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطى، والكليات للكفوى.

فقد أورد السيوطى فى نهاية حديثه عن العلوم ومصطلحاتها مجموعة من المعلومات تحت عنوان جامع هو: (خاتمة)، ويمكن النظر إليه من زاوية الملاحق، وأن له هدفًا قد يعين على الإفادة مما جاء فى الكتاب.

وقد اشتملت هذه الخاتمة على بيان لعدد من المعلومات التى يمكن تصنيفها تحت باب المعلومات الموسوعية، من مثل: العلم أساس العمل/ وترتيب العلوم وفق مقولة الأفضلية، فيكون أصول الدين فى المقدمة لتعلقه بالإيمان، ثم التفسير لتعلقه بكلام الله، ثم بالأصول وهكذا/ وبيان تقسيم ترتيب النفل ومكان إتيانه/ ومراتب الذكر وتقدم القرآن الكريم فيها/

(1) صناعة المعجم الحديث/ 111، وانظر: علم اللغة وصناعة المعجم/ 171.

(2) انظر: ((Dictionary of Lexicography index/ 72.

(3) Dictionary of Lexicography (back matter)/ 30.

والتفرقة بين مجموعة من الأمور الشرعية واللغوية، من مثل التفرقة بين المخالطة والاعتزال، والتفرقة بين الكفاف والفقر والغنى، والتفرقة بين التوكل والاكتساب.

والواضح أن هذه المعلومات الواردة فى خاتمة إتمام الدراية لا تعلق لها بمعلومات الملاحق التى ينبغى إيرادها وذكرها فيها.

وأما ما ورد فى الكليات تحت عنوان (فصل فى المتفرقات) فهو ألصق بمعلومات الملاحق التى يتحدث عنها العلماء المعاصرون وأمس رحمًا بصناعة المعجم حديثًا؛ حيث احتوى ذلك الفصل (الملحق) على عدد كبير جدًّا من المعلومات اللغوية والمنطقية فى صورة قواعد كلية افتتح كل قاعدة منها بكلمة (كل).

وقد اعتنى فيها بكثير مما يتعلق بطبيعة اللغة العربية (لغة المعجم)، وبكثير من خصائص الكلمات والجمل، وقواعد منع الالتباس، إلى غير ذلك.

وفى هذا الفصل- الذى جمع فيه الكفوى عددًا ضخمًا من القواعد الكلية- معلومات قيمة تفيد طبيعة المعجم الذى وردت فيه فى جوانب كثيرة، تتعلق بمصطلحاته وبتعريفاته، ولو كان أحسن ترتيبه لجاء وافيًا بكثير مما يرضاه المعاصرون.

وعلى الرغم من اقتناع الدراسة بتخلف معاجم المصطلحيات فى مجال العناية بالملاحق- فإنها تعترف فى الوقت نفسه بأن كثيرًا من معلومات الملاحق لم يغب غيابًا تامًّا؛ بل ظهر فى المقدمات أحيانًا، وفى أثناء تعريفات المصطلحات وشروحها أحيانًا أخرى.

* * *